السُّنَّة

بقلم الدكتور محمد بن عبد الله العجلان

ــ من مواليد مدينة حريملاء، تخرج في كلية الشريعة بالرياض سنة ١٣٨٢ــ١٣٨٣ هـ ثم نال درجة الماجستير من الكلية، ثم نال درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، دار العلوم، بعد أن قدم بحثه « الرأي في مذهب الإمام أحمد بن حنبل ».

ــ عمل مدرسًا بمعهد الرياض العلمي، ثم مدرسًا بكلية الشريعة ويعمل الآن وكيلاً لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ــ مؤلفاته :

١ ــ ولاية المظالم، وهو بحث منشور في مجلة أضواء الشريعة العدد الثامن

٢ ــ صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان

٣ ــ أدلة الأحكام الشرعية في أصول الشاطبي، وهو موضوع رسالة الماجستير (مخطوط)

٤ ــ الرأي في مذهب الإمام أحمد بن حنبل (مخطوط)

ــ حضر العديد من المؤتمرات الإسلامية في الداخل والخارج، وله مشاركات علمية وفكرية، عبر وسائل الإعلام.

بسم الله الرحمٰن الرحيم

« مكانتها ــ وأشهر رجالها من الصحابة والتابعين وتابعيهم ــ تدوينها »

عند اللغويين : السنة : الطريق المسلوكة، والطريقة حسنة كانت أو سيئة.[١]

ومنه قوله ﷺ : **(من سنّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سنّ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة[٢]. القيامة)[٢].**

وعند المحدّثين : ما أُثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل، أو تقرير[٣].

وعند الأصوليين : ما صدر عن النبي ﷺ من الأفعال أو الأقوال التي ليست للإعجاز[٤].

وزاد بعضهم : ألاّ يكون ما صدر عن النبي ﷺ من الأفعال الجِبِليّة.

أي أن يكون مقصودا مما صدر منه ﷺ التشريع حتى يخرج ما صدر عنه بمقتضى الطبيعة البشرية كالقيام والقعود والمشي والنوم والأُكل والشرب ونحو ذلك مما لم يكن التشريع مقصودا في أصل القيام به.

---

(١) انظر : الفيروز أبادي : القاموس المحيط مادة س ن ن، ابن منظور : لسان العرب، نفس المادة، والتهاتوني : كشاف اصطلاحات الفنون ص ٧٠٣ .

(٢) أخرجه مسلم.

(٣) الشوكاني : إرشاد الفحول ص ٣٣ والتهاتوني : المرجع آنفا.

(٤) السيد صالح عوض : الصالح في مباحث من أصول الفقه وانظر في تعريف السنة د. عبد الله التركي، أصول مذهب الإمام أحمد ص ١٩٩ ــ ٢٠٠، والسنة ومكانتها للدكتور مصطفى السباعي، وشرح الكوكب المنير.

فإن وردت في هذا القسم توجيهات قصد منها التشريع فهي من مفهوم السنة، هذا وتطلق السنة على ما يقابل القرآن الكريم، ومنه قوله ﷺ : **(يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة)**[1].

كما تطلق تارة على ما يقابل الفرض، وتارة على ما يقابل البدعة، فيقال أهل السنة، وأهل البدعة.

وذكر الشاطبي[2] ــ رحمه الله ــ أن لفظ السنة يطلق أيضا على ما عمل عليه الصحابة رضوان الله عليهم سواء وجدنا ذلك في الكتاب أو السنة، أو لم نجده، بحيث يشمل ما كان سنة ثبتت عندهم ولم تنقل إلينا كسنة مرويّة عن النبي ﷺ رواية صريحة، كما يشمل ما كان اجتهادا مجتمعا عليه منهم أو من خلفائهم.

فيدخل تحت هذا الإطلاق المصالح المرسلة ــ في عهدهم ــ والاستحسان كما فعلوا في جَلد الشارب ثمانين وتضمين الصناع وجمع المصحف، وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة وتدوين الدواوين..

وما أشبه ذلك مما عمل به الصحابة على سبيل الاجتهاد الذي لم يخالفه أحد منهم.

ويدل على هذا الإطلاق قوله ﷺ : **(عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين)**[3].

وفرضية السنة ثابتة بمقتضى القرآن الكريم، وطاعتها واجبة، وحجتها نافذة.

يقول الله تعالى :

١ ــ ﴿ وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون﴾[4]

---

(١) رواه مسلم وأحمد وغيرهما.

(٢) الموافقات : ٤/٤

(٣) أخرجه أبو داود والترمذي

(٤) سورة آل عمران / ١٣٢

٢ ـ ﴿ يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فرُدّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾(١)

٣ ـ ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ﴾(٢)

٤ ـ ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكِّموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلِّموا تسليما ﴾(٣)

٥ ـ ﴿ ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم ﴾(٤)

٦ ـ ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾(٥)

٧ ـ ﴿ استجيبوا لله والرسول إذا دعاكم لما يحييكم ﴾(٦)

٨ ـ ﴿ يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ولا تَولَّوا عنه وأنتم تسمعون ﴾(٧)

٩ ـ ﴿ وإن تطيعوه تهتدوا ﴾(٨)

١٠ ـ ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾(٩)

١١ ـ ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ﴾(١٠)

---

(١) سورة النساء / ٥٩
(٢) سورة النساء / ٦٤
(٣) سورة النساء / ٦٥
(٤) سورة النساء / ٦٩
(٥) سورة النساء / ٨٠
(٦) سورة الأنفال / ٢٤
(٧) سورة الأنفال / ٣٠
(٨) سورة النور / ٥٤
(٩) سورة النور / ٦٣
(١٠) سورة الأحزاب / ٢١

١٢ ــ ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخِيرَة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا﴾(١)

١٣ ــ ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم ﴾(٢)

وفي الرسالة للشافعي ــ رحمه الله ــ تفاصيل في هذا الشأن(٣)

إذن فالسنة المطهرة هي مفتاح الكتاب، والنبراس الذي يهتدى به إلى كشف حقائقه، والوقوف على دقائقه.

ومنصب الرسول ﷺ هو التبليغ عن الله عز وجل والبيان لأوامره ونواهيه، قال الله تعالى : **﴿ يا أيها الرسول بلِّغ ما أُنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾**(٤)

ومن ثم كانت السنة واجبة الاتباع، والمتمسك والعامل بها إنما يعمل بكتاب الله؛ قيل لمطرِّف بن عبد الله : لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال والله لا نبغي بالقرآن بدلا، ولكن نريد من هو أعلم منا بالقرآن.

وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك.(٥)

وقد أمر الرسول ﷺ باتباع سنته في أحاديث كثيرة.

منها قوله ﷺ : **(تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي)**.(٦)

وقوله ﷺ : **(كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى) قالوا : يا رسول الله ومن يأبي ؟ قال : (من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى)**.(٧)

---

(١) سورة الأحزاب / ٣٦

(٢) سورة محمد / ٣٣

(٣) انظر : « الرسالة » ص ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٩

(٤) سورة المائدة / ٦٧

(٥) تاريخ الفقه الإسلامي : محمد على السايس

(٦) رواه الحاكم وابن عبد البر عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده انظر جامع بيان العلم : ٢/٢٤

(٧) أخرجه البخاري والحاكم

وقوله ﷺ في خطبة الوداع : (**إن الشيطان قد يئس أن يُعبَد بأرضكم، ولكن رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم فاحذروا، إني تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا : كتاب الله وسنة نبيه**)[1]

وقوله ﷺ ـــ بعد أن وعظ أصحابه موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب ـــ فقيل يا رسول الله كأنها موعظة مودِّع فأوصنا، قال : (**عليكم بالسمع والطاعة وإن كان عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة**).[2]

وقوله ﷺ فيما رواه أبو داود : (**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه**).

وقد أوجب الله على المسلمين اتباع الرسول فيما يأمر به والانتهاء عما ينهى عنه، قال تعالى : ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾[3] وحذر من مخالفة أمره قال تعالى : ﴿ **فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم** ﴾[4] ﴿ **قل أطيعوا الله والرسول فإن تولّوا فإن الله لا يحب الكافرين** ﴾[5].

ولم يبح للمؤمنين مطلقا أن يخالفوا حكمه أو أوامره قال تعالى : ﴿ **وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخِيرَة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا** ﴾[6]

بل جعل من لوازم الإيمان ألا يذهبوا حين يكونون مع رسول الله ﷺ على

---

(١) أخرجه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما
(٢) أخرجه الترمذي وأبو داود والإمام أحمد وابن ماجه
(٣) الحشر / ٧
(٤) النور / ٦٤
(٥) آل عمران / ٣٢
(٦) الأحزاب ٣٦

أمر جامع دون أن يستأذنوا منه، قال تعالى : ﴿ **إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله، وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه، إن الذين يستأذنونك أولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله** ﴾(١) الآية.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله : « فإذا جعل الله من لوازم الإيمان أنهم لا يذهبون مذهبا إذا كانوا معه إلا باستئذانه، فأولى أن يكون من لوازمه ألا يذهبوا إلى قول ولا مذهب علمي إلا بعد استئذانه، وإذنه يُعرف بدلالة ما جاء به على أنه أَذِن فيه.(٢)

أفبعد هذا يأتي من لا علاقة له بالعلم الشرعي لا من قريب ولا من بعيد فيدعو إلى طرح بعض أنواع السنة المطهرة ؟!

أشهد لقد ضل ضلالا مبينا وعصى الله ورسوله وأهدر جهود علمائنا الذين ميّزوا بين الصحيح والحسن والضعيف، والذين ــ كما يقول الدكتور مصطفى السباعي ــ رحمه الله : « لا يستطيع من يدرس موقف العلماء ــ منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة ــ من الوضع والوضاعين وجهودهم في سبيل السنة صحيحها من فاسدها، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا ــ رحمهم الله ــ هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم »(٣)

وما قول هذا وأمثاله إلا مصداق قوله ﷺ : (**يوشك رجل منكم متكئا على**

---

(١) النور / ٦٢

(٢) أعلام الموقعين ١/٥١ــ٥٢، وانظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للمرحوم الدكتور مصطفى السباعي ٤٩ : ٥٨

(٣) السنة ومكانتها في التشريع ص ٩٠

أريكته يحدّث بحديث عني فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمناه : ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل الذي حرم الله)[1]

مهمة السنـة

ومهمة السنة هي ـــ بنص القرآن ـــ تبيين مراد التنزيل : فهي تشرح ما قد يقع في فهمه من شبهة أو خلاف، وهي تفصِّل مجمله، وتقيِّد مطلقه وتخصِّص عامَّه : ﴿ **يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثيرا مما كنتم تخفون من الكتاب** ﴾[2]

﴿ **وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم** ﴾[3]

﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزِّل إليهم** ﴾[4]

﴿ **وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه** ﴾[5]

وقال النبي ﷺ : **(ألا إنني أوتيت القرآن ومثله معه)**[ ] والمراد بقوله « ومثله معه » هو ـــ فيما يقرر الشُّرّاح : الأحاديث والسنن.

والقرآن صريح في تقرير هذا كله، فهو يقول :

﴿ **الذين يتّبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، فالذين**

---

(١) أخرجه أبو داود والترمذي
(٢) سورة المائدة / ١٥
(٣) سورة إبراهيم / ٤
(٤) سورة النحل / ٤٤
(٥) سورة النحل / ٦٤
(٦) رواه أبو داود

آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أُنزل معه أولئك هم المفلحون. قل يأأيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون ﴾(١)

والسنة وحي إلهي : ﴿ **وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى** ﴾(٢). ولكنه غير مَتْلُوّ، وألفاظه هي من عند النبي ﷺ : ﴿ **وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما** ﴾(٣)

يقول الشافعي في تفسير كلمة الحكمة هنا : « ... فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة سنة رسول الله... الخ »(٤)

ومن أوجه أهمية السنة باعتبارها أصلا من أصول الشرع : أن الرد إلى الله والرسول هو أمرٌ أمرَ به الله عباده : ﴿ **فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا** ﴾(٥).

والرد إلى الله هنا : معناه الرجوع إلى كتاب الله، والرد إلى الرسول : معناه الرجوع إليه شخصيا في حياته، والرجوع إلى سنته بعد وفاته.

والنزاع الذي يستوجب الرد : قد يكون بين الناس من مختلف الطبقات بعضهم وبعض، أو بينهم وبين أولياء أمورهم.

---

(١) سورة الأعراف / ١٥٧ و١٥٨

(٢) سورة النجم / ٣ و ٤

(٣) سورة النساء / ١١٣

(٤) الرسالة ص ٤٥ (ط . الحلبي ١٩٦٩ م)

(٥) سورة النساء / ٥٩

هل تستقل السنة بالتشريع ؟

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله « السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه[1] :

أحدها : أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها.

وذلك مثل الأحاديث التي تفيد وجوب الصلاة والزكاة والحج والصوم من غير تعرض لشرائطها وأركانها.

الثاني : أن تكون بيانا لما أريد بالقرآن وتفسيرا له.

وذلك مثل الأحاديث التي فصلت أحكام الصلاة والصيام والزكاة والحج والبيوع والمعاملات التي وردت مجملة في القرآن، وهذا القسم هو أغلب ما في السنة وأكثرها ورودا.[2].

الثالث : أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه، كالأحاديث التي أثبتت حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وأحكام الشفعة.

ولا نزاع بين العلماء في القسمين الأولين.

يقول الإمام الشافعي رحمه الله[3] : فلم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن سنن النبي ﷺ من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا منها على وجهين، والوجهان يجتمعان ويتفرعان :

أحدهما : ما أنزل الله فيه نص كتاب، فيبين رسول الله ﷺ مثل ما نص الكتاب.

---

(١) أعلام الموقعين : ٢٨٨/٢

(٢) السنة ومكانتها ص ٣٨٠

(٣) الرسالة ص ٩١ ـــ ٩٢

والآخر : مما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبين عن الله معنى ما أراد. وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما.

والوجه الثالث : ما سنّ رسول الله ﷺ فيما ليس فيه نص كتاب.

فمنهم من قال : جعل الله له بما افترض من طاعته، وسبق في علمه، من توفيقه لرضاه أن يسن فيما ليس فيه نص كتاب.

ومنهم من قال : لم يسن سنة قط إلا ولها أصل في الكتاب.

والمراد بالخلاف في القسم الثالث ليس الخلاف في وجوده بل في مخرجه أهو على الاستقلال بالتشريع ؟ أم بدخوله ضمن نصوص القرآن ولو بتأويل.[١]

فقد ذهب جمهور العلماء إلى أن السنة تستقل بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن الكريم في تحليل الحلال وتحريم الحرام، واستدلوا أولا بمثل قوله تعالى : ﴿ **وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى** ﴾[٢]

وقوله تعالى : ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾[٣].

وقوله تعالى : ﴿ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم..** ﴾ النساء من الآية ٦٥ ــ والآية نزلت في قضاء رسول الله ﷺ للزبير بالسقي قبل الأنصاري من شراج الحرة،[٤] وذلك ليس في كتاب الله، ثم جاء في عدم الرضا به من الوعيد والأمر بطاعة الله وطاعة الرسول « وسائر ما قرن فيه طاعة الرسول بطاعة الله فهو دال على أن طاعة الله ما أمر به ونهى عنه في كتابه، وطاعة الرسول ما أمر به ونهى عنه مما جاء به مما ليس في القرآن، إذ لو كان في القرآن لكان من طاعة الله » وقال : ﴿ **فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم** ﴾ النور ٦٣، فقد اختص الرسول عليه الصلاة والسلام بشيء يطاع فيه، وذلك السنة التي لم تأت في القرآن[٥].

---

(١) السنة ومكانتها ص ٣٨٠ــ٣٨١

(٢) سورة النجم، الآيتان ٢، ٤

(٣) سورة الحشر، من الآية ٧

(٤) الحديث أخرجه الستة : البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والموطأ

(٥) راجع : الموافقات ٤ / ١٤ــ١٥

والثاني : الأحاديث الدالة على ذم ترك السنة واتباع الكتاب، إذ لو كان ما في السنة موجودا في الكتاب لما كانت السنة متروكة على حال، وذلك مثل حديث (**ألا إني أوتيت القرآن، ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان متكئا على أريكته يحدث بحديث عني فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمناه : ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل الذي حرم الله**)[١].

والثالث : أن الاستقراء دل على أن في السنة أشياء لا تحصى كثرة لم ينص عليها في القرآن، كتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، وتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، والعقل وفكاك الأسير.. وغيرها كثير.[٢]

رابعا : أنه لا مانع عقلا من ذلك ما دام رسول الله ﷺ معصوما من الخطأ، ولله أن يأمر رسوله بتبليغ أحكامه إلى الناس من أي طريق، سواء كان بالكتاب أو بغيره وما دام جائزًا عقلا، وقد وقع فعلا باتفاق الجميع فلماذا لا نقول به ؟

خامسا : أن النصوص الواردة في القرآن الدالة على وجوب اتباع الرسول ﷺ وطاعته فيما يأمر به وينهى عنه عامة لا تفرق بين السنة المبينة أو المؤكدة أو المستقلة.[٣]

وذهب الإمام الشاطبي ــ رحمه الله ــ إلى أن السنة راجعة في معناها إلى الكتاب، فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره.

وذلك لأنها بيان له، وهو الذي دل عليه قوله تعالى : ﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزِّل إليهم** ﴾[٤] فلا تجد في السنة أمرا، إلا القرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية.[٥]

---

(١) أخرجه أبو داود والترمذي

(٢) انظر أدلة الأحكام الشرعية في أصول الشاطبي للباحث ص ١٨

(٣) السنة ومكانتها ص ٣٨١

(٤) سورة النحل، من الآية ٤٤

(٥) الموافقات ٤ــ١٢

وقد بين ــ رحمه الله ــ كيفية رجوع السنة إلى الكتاب، واستقصى مذاهب العلماء في ذلك في ستة طرق.[1]

كما أجاب عن ما أورده أصحاب الرأي الأول : بأن الاستقراء دل على أن في السنة أشياء لا تحصى كثرة لم ينص عليها في القرآن الكريم كتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها وتحريم الحمر الأهلية... فقال : إن أصول هذه القضايا منصوص عليها في القرآن الكريم لكن تفصيلها يحتاج إلى بيان جاءت به السنة، وذلك أنه يقع في الكتاب النص على طرفين واضحين، وتبقى بينهما أمور تحتاج إلى إلحاقها بأحد الطرفين لأن فيها شبها من كل منهما، فتأتي السنة بهذا الإلحاق، مع وجود أصل القضية في القرآن الكريم.

وأيضا فإن السنة قد تلحق فرعا بأصله الذي خفى إلحاقه به.

ومن ذلك أن الله تعالى أحل الطيبات وحرم الخبائث وبقي بين هذين الأصلين أشياء يمكن إلحاقها بأحدهما فبين عليه الصلاة والسلام في ذلك ما اتضح به الأمر فنهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ونهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية، وقال إنها ركس كما نهى النبي ﷺ عن أكل الجلاّلة وألبانها، لما في لحمها ولبنها من أثر الجلة، فهذا كله راجع إلى معنى الإلحاق بأصل الخبائث ــ الواردة في القرآن ــ كما ألحق عليه الصلاة والسلام الضب والحبارى والأرنب وأشباهها بأصل الطيبات ــ الوارد أيضا في القرآن الكريم.[2]

ومن ذلك أيضا أن الله تعالى أحل من المشروبات ما ليس بمسكر كالماء واللبن والعسل، وحرم الخمر لما فيها من إزالة العقل، فوقع فيما بين الأصلين ما ليس بمسكر حقيقة ولكنه يوشك أن يسكر وهو نبيذ الدباء والمزفت والنقير وغيرها، فنهى عنها إلحاقا لها بالمسكرات تحقيقا، سدا للذريعة.[3]

---

(١) انظر الموافقات ٢٤/٤ : ٥٥، وانظر أدلة الأحكام الشرعية في أصول الشاطبي للباحث ص ٦٨ : ٧٥.

(٢) راجع : الموافقات ٤٠/٣٣

(٣) السابق ص ٣٣ ــ ٣٤

ومن ذلك « أن الله تعالى حرم الجمع بين الأم وابنتها في النكاح وبين الأختين وجاء في القرآن ﴿ **وأحِلّ لكم ما وراء ذلكم** ﴾ النساء ٢٤، فجاء نهيه عليه الصلاة والسلام عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها من باب القياس، لأن المعنى الذي لأجله ذم الجمع بين أولئك موجود هنا ».(١)

ثمـرة الخــلاف :

يرى الدكتور مصطفى السباعي ـــ رحمه الله ـــ والدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي أن الخلاف لفظي لأن الفريقين متفقان على وجود أحكام جديدة في السنة لم ترد في القرآن الكريم نصا ولا صراحة.(٢)

فأصحاب الرأي الأول يقولون : إن هذا هو الاستقلال في التشريع لأنه إثبات أحكام لم تَرد في الكتاب.

وأصحاب الرأي الثاني ـــ مع تسليمهم بعدم ورودها بنصها في القرآن الكريم ـــ يرون أنها داخلة تحت نصوصه بوجه ما.

وقد ذم الشاطبي رحمه الله من دعا إلى ترك السنة أو شيء منها، ووصف أولئك بأنهم لا خلاق لهم وبأنهم انخلعوا عن الجماعة، وأَوَّلُوا القرآن على غير ما أُنزل.(٣)

لأنه وإن وردت أصول كافة القضايا في القرآن الكريم، فإن في السنة بيانا لا غنى عنه من توضيح المجمل وتقييد المطلق وتخصيص العموم.(٤)

وقد بين الإمام ابن القيم رحمه الله أن ما كان من السنة زائدا على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ : تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، امتثالا لما

---

(١) نفسه ص ٤٣، وانظر أدلة الأحكام الشرعية في أصول الشاطبي للباحث ص ٢٠ـــ٢١

(٢) السنة ومكانتها ٣٨٥، أصول مذهب الإمام أحمد ٢٢٠

(٣) الموافقات ٤ـــ١٧

(٤) السابق ٢٠ ـــ ٢١

أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى وسقطت طاعته المختصة به.

وقال : كيف يمكن أحدا من أهل العلم أن لا يقبل حديثا زائدا على كتاب الله، فلا يقبل تحريم المرأة على عمتها، ولا على خالتها، ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يَحرُم من النسب، ولا حديث خيار الشرط، ولا أحاديث الشفعة ولا حديث الرهن في الحضر، ولا حديث ميراث الجدة، ولا حديث تخيير الأمَة إذا عُتقت تحت زوجها، ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلاة، ولا حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان، ولا أحاديث إحداد المتوفّى عنها زوجها ؟!. وبين رحمه الله أن الناس كلهم قد أخذوا بحديث (**لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم**) وهو زائد على القرآن، وأخذوا بحديث توريثه ﷺ بنت الابن السدس مع البنت، وهو زائد على القرآن، وأخذوا بحديث استبراء المسبَّية بحيضة وهو زائد على ما في كتاب الله.

وقد أورد رحمه الله أمثلة كثيرة جدا وقال : إن أحكام السنة التي ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها لم تنقص عنها، فلو ساغ لنا رد كل سُنّة زائدة على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله ﷺ كلها إلا سنة دل عليها القرآن، وهذا هو الحق الذي أخبر النبي ﷺ بأنه سيقع، ولابد من وقوع خبره.(١)

من علماء السنة من الصحابة والتابعين :

من أعلام الصحابة الذين عُنُوا كثيرا ــ في اجتهادهم الفقهي ــ بحديث رسول الله ﷺ.(٢)

---

(١) أعلام الموقعين : ٢/٢٨٨ــ٢٨٩ــ٢٩٠

(٢) نذكرهم هنا بالترتيب الألف بائي لأسمائهم.

١ ــ **أُبَيّ بن كعب** المتوفى غالبا سنة ٣١ هـ، وقد روي عنه في الصحيحين وغيرهما ١٦٤ حديثا.(١)

٢ ــ **أنس بن مالك** المتوفى بالبصرة سنة ٩٣ هـ، حاحب رسول الله ﷺ وخادمه وأحد المكثرين من الرواية عنه، وروى عنه رجال الحديث ١٢٨٦ حديثا.(٢)

٣ ــ **زيد بن ثابت** المتوفى سنة ٤٥ هـ، وكاتب الوحي، وأحد نجباء الأنصار وجامع القرآن على عهد الصديق وعهد ذي النورين، وله في كتب الحديث ٩٢ حديثا، وروى عنه عبد الله بن عمر وأنس بن مالك، وسليمان بن يسار، وابنه خارجة بن زيد. وكان زيد رأسا بالمدينة في القضاء والفتوى والفرائض والقراءة.(٣)

٤ ــ **عبد الله بن عباس** المتوفى بالطائف سنة ٦٨ هـ، وقد عايش، منذ كان غلاما رسول الله ﷺ، فعاين بالضرورة كثيرا من السنة، وقد روت الصحاح عنه ١٦٦٠ حديثا.(٤)

٥ ــ **عبد الله بن عمر بن الخطاب** المتوفى سنة ٧٣ هـ، والذي كان شديد التمسك بالحديث والتعويل عليه في استنباط الأحكام، والذي كان شديد

---

(١) انظر في أخباره : ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٣ قسم ٢ ص ٥٩
والخزرجي : خلاصة تذهيب التهذيب ص ٢٤
وابن الجزري : غاية النهاية ج ١ ص ٣١
وابن الجوزي : صفة الصفوة ج ١ ص ١٨٨

(٢) انظر في ترجمته : ابن حجر العسقلاني : الإصابة ج ١ ص ١٢ الترجمة ٢٧٥.
وابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٧ ص ١٠
وابن الجوزي : صفة الصفوة ج ١ ص ٢٩٨
والخزرجي : خلاصة تذهيب التهذيب ص ٤٠

(٣) انظر في ترجمته : ابن العسقلاني : الإصابة ج ٣ ص ٤١ الترجمة ٢٨٧٤.
والخزرجي : خلاصة تذهيب التهذيب ص ١٢٧.

(٤) انظر في ترجمته : ابن حجر العسقلاني : الإصابة ــ الترجمة رقم ٤٧٧٢
والخزرجي : خلاصة تذهيب التهذيب ص ٢٠٢ و ٢٠٣
وابن الجوزي : صفة الصفوة ج ١ ص ٣١٤

التحري لألفاظ النبي ﷺ وروت عنه كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثا.(١)

٦ ــ **عبد الله بن مسعود** المتوفى سنة ٣٢ هـ، وقد كان من أكثر الصحابة ملازمة للنبي ﷺ في حله وترحاله وغزواته، وله في كتب السنة ٨٤٨ حديثا.(٢)

٧ ــ **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه المتوفى سنة ٤٠ هـ، وصلته الوثيقة بالنبي ﷺ معلومة، وقد روت كتب السنة عنه ٥٨٦ حديثا.(٣)

٨ ــ **عمران بن حُصَين** المتوفى سنة ٥٢ هـ، وهو أيضا من علماء الصحابة البارزين، وقد بعثه عمر إلى البصرة ليُفَقّه أهلها، وولاه زياد قضاءها وله في كتب السنة ٣٠ حديثا.(٤)

السنــة في مدينـة الرسـول

كانت المدينة المنورة عاصمة الإسلام آنئذ، وحتى عهد الخليفة عثمان المركز الأهم والأكبر للإشعاع العلمي الإسلامي، فقد كانت مُهاجَر الرسول ﷺ، ومستقر كبار صحابته من المهاجرين والأنصار، ومن لاذوا به وبهم وتخرجوا عليه وعليهم، وفيها اجتمع ﷺ بهؤلاء جميعا في الحرب والسلم، والسراء والضراء، وفيها

---

(١) انظر في أخباره : ابن حجر العسقلاني : الإصابة ــ الترجمة رقم ٤٧٧٢.
والنووي : تهذيب الأسماء واللغات ج ١ ص ٢٧٨.

(٢) انظر في ترجمته : ابن الأثير : أسد الغابة ج ٤ ص ١٦ــ٤٠
الخزرجي : خلاصة التذهيب ص ٢٧٤ و ٢٧٥.
وابن الجوزي : صفة الصفوة ج ١ ص ١١٨.
والطبري : تاريخ الأمم والملوك ج ٦ ص ٨٣.

(٣) انظر في أخباره رضي الله عنه : ابن الأثير : الكامل في التاريخ ــ حوادث سنة ٤٠ هـ
وابن الجوزي : صفة الصفوة ج ١ ص ١١٨.
والمحب الطبري : الرياض النضرة ج ٢ ص ١٥٣ ــ ٢٤٩.

(٤) انظر في ترجمته : الذهبي : تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٨.
والخزرجي : خلاصة التذهيب ص ٢٩٥

ومنها كانت أغلب السنة النبوية التي شهدها بل عاشها وشارك في أحداثها بعض هؤلاء السابقين الأولين.

وفي المدينة أيضا كانت جهود أمثال عبد الله بن عمر في تجميع السنة وروايتها وتفهمها، وكانت جهود أمثال زيد بن ثابت في خدمة القرآن والسنة والفتيا والفرائض والقضاء.

وفيها تلقى الصحابة من النبي ﷺ مباشرة، أو بواسطة خاصته الثقات الأدنين، فاستغنوا في كثير من الحالات بحصيلتهم السُّنّية الوثيقة عن الاجتهاد بالرأي.

وفي المدينة، عاش فقهاؤها السبعة الذين كانوا إذا جاءتهم المسألة دخلوا جميعا، فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى يرفع إليهم القضية، فينظرون فيها، فيصدرون الحكم.[١]

وهؤلاء الفقهاء هم :

١ ــ سعيد بن المسيب (١٥ ــ ٩٤ هـ) الموصوف بأنه سيد التابعين، وقد كان ــ مثل زملائه فقهاء الحجاز آنئذ ــ يستغنى غالبا بحفظ الآثار الكثيرة في الحجاز عن استعمال الرأي الذي لم تكن تدعو إليه وقتئذ حاجة ماسة، وكانوا ــ في هذا ــ يقفون شيوخهم أمثال عبد الله بن عمر بن الخطاب،[٢] على أن ابن المسيب ــ كما تذكر بعض تراجمه ــ كان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقضيته حتى سُمِّي راوية عمر.

---

(١) انظر الزركلي : الأعلام ج ٣ ص ١١٥ (حاشية على ترجمة سالم بن عبد الله بن عمر).
(٢) السايس : نشأة الفقه الاجتهادي وأطواره ص ٨٥ و ٨٦.

٢ ـــ **عروة بن الزبير** (٢٢ ـــ ٩٣ هـ) وكان كما تقول تراجمه « ثقة، كثير الحديث، فقيها، عالما، ثبتا، مأمونا »[١]

٣ ـــ **والقاسم بن محمد بن أبي بكر** (ت ١٠٧ هـ) المشهور بأنه كان ثقة عالما فقيها إماما كثير الحديث.[٢]

٤ ـــ **وخارجة بن زيد بن ثابت** (٢٩ ـــ ٩٩ هـ) الذي كان من الثقات،[٣] ويورد بعضهم سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب في الفقهاء السبعة، وسالم من سادات التابعين وعلمائهم وثقاتهم، وهو مشهور بأنه كان يرفض الإفتاء بالرأي، فإذا سئل عن أمر لم يسمع فيه شيئا قال : لا أدري[٤].

٥ ـــ **أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام** (ت ٩٤ هـ)، وكان يلقب « راهب قريش ». قال الواقدي : كان ثقة فقيها عالما سخيا كثير الحديث وقيل : هو أحد أئمة المسلمين.[٥]

٦ ـــ **سليمان بن يسار** (٣٤ ـــ ١٠٧ هـ) الذي وصفه ابن سعد بأنه ثقة عالم فقيه كثير الحديث.[٦]

٧ ـــ **عبيد الله بن عبد الله بن عتبة الهذلي** (ت ٩٨ هـ)، وكان من الأعلام ثقة عالما فقيها كثير الحديث، وكما عبر أحد الفقهاء : « لا تشاء أن تفجر من عبيد الله بحرا، إلا فجرته »، وكما عبر الزهري : « لا تشاء أن تجد عند عبيد الله طريقة من علم لا تجدها عن غيره إلا وجدت ».[٧]

---

(١) انظر ترجمته في : الخزرجي : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٢٦٥
(٢) انظر في ترجمته : المرجع السابق ص ٣١٣
(٣) نفس المرجع ص ٩٩
(٤) نفس المرجع ص ١٣١
(٥) نفس المرجع ص ٤٤٤
(٦) نفس المرجع ص ١٥٥
(٧) انظر : ابن القيم : أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٣، والذهبي : تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧٤.

مكة والسنّة

وعلى غرار المدينة المنورة كانت مكة المكرمة تخدم السنة وتحفظها، وهذا أمر طبيعي : ففي مكة بيت الله الحرام قبلة المسلمين، وفي مكة نشأ النبي ﷺ، وفيها أمضى أغلب أيامه، وفيها تلقى الرسالة وفيها بدأ الدعوة والجهاد.

وقد كان صلوات الله عليه وسلامه عين نائبا عنه في مكة هو **معاذ بن جبل** الذي كان من رواته اثنان من عظماء المحدِّثين : **عبد الله بن عباس، وعبد الله ابن عمر.**

وكان **عبد الله بن عباس** ــ ومن ألقابه العلمية « ترجمان القرآن » ــ ممن ذهب إلى البصرة ينشر علوم الإسلام، ثم عاد إلى المدينة يحمل فيها أمانته التعليمية، ثم ينتهي إلى اتخاذ مكة مثابة علمية راسخة يعلم فيها التفسير والحديث والفقه.

وفي عهد تالٍ لعهد الصحابة، أقامت في رحاب الكعبة فِرق من التابعين وتابعيهم يشتغلون بالحديث والفقه، ومن أشهرهم :

مجاهد بن جبر (٢١ ــ ١٠٤ هـ)، وكان شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس.(١)

وعطاء بن أبي رباح (٢٧ ــ ١١٤ هـ) الثقة العالم الكثير الحديث.(٢)

وفي اليمـــن :

طاوس بن كيسان (٣٣ ــ ١٠٦ هـ)، وكان إماما علما أدرك خمسين من الصحابة، وكان من أكابر التابعين تفقها في الدين، ورواية للحديث.(٣)

---

(١) انظر في ترجمته : الخزرجي : خلاصة التذهيب ص ٣٦٩، والذهبي : ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٩.
(٢) انظر : الذهبي : ميزان الاعتدال ج ٢ ص ١٩٧، والخزرجي : خلاصة التذهيب ص ٢٦٦.
(٣) انظر الخزرجي : خلاصة التذهيب ص ١٨١، وابن الجوزي : صفة الصفوة ج ٢ ص ١٦٠

وفي اليمامـــة :

يحي بن أبي كثير (ت ١٢٩ هـ)، وكان من ثقات أهل الحديث، ورجحه بعضهم على الزهري.[١]

وفي البصـــرة :

الحسن البصري (٢١ ــ ١١٠ هـ) « أحد أئمة الهُدى »، وأدرك خمسمائة من الصحابة.[٢]

ومحمد بن سيرين (٣٣ ــ ١١٠ هـ) إمام وفقيه، وكان « ثقة مأمونا عاليا رفيعا فقيها إماما كثير العلم ».[٣]

وفي الكـوفـــة :

مسروق بن الأجدع (ت ٦٣ هـ)، وكان إماما قدوة، وكان شُرَيح القاضي يستشيره في معضلات المسائل، وقال عنه ابن مَعين : ثقة لا يسأل عن مثله.[٤]

وعلقمة بن قيس (ت ٦٢ هـ)، روى الحديث عن الصحابة، وكان فقيه العراق.[٥]

وسعيد بن جبير (٤٥ ــ ٩٥ هـ) « الفقيه الثقة الإمام الحُجّة »، أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر.[٦]

وإبراهيم النخعي (٤٦ ــ ٩٦ هـ)، وكان من أكابر التابعين صلاحا وصدق رواية وحفظا للحديث، وكان إماما مجتهدا له مذهب.[٧]

---

(١) انظر : الخزرجي : خلاصة التذهيب ص ٤٢٧

(٢) انظر : المرجع السابق ص ٧٧

(٣) انظر : المرجع السابق ص ٣٤٠

(٤) انظر : المرجع السابق ص ٣٧٤، وابن حجر العسقلاني : الإصابة ــ الترجمة رقم ٨٤٠

(٥) الخزرجي : خلاصة التذهيب ص ٢٧١، والخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ج ١٢ ص ٢٩٦.

(٦) الخزرجي : المرجع السابق ص ١٣٦

(٧) المرجع السابق : ص ٢٣، وابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٦ ص ١٨٨ــ١٩٩.

وفي الشـــام :

مكحول أبو عبد الله (ت ١١٢ هـ)، وكان من حفاظ الحديث، ومن أصحاب الرحلات إليه، وقيل : لم يكن أبصر منه بالفتيا في زمنه.(١)

تابعو التابعين في مكة والمدينة

واستجدّ عهد تابعي التابعين فبقيت المدينة ومكة بصفة خاصة منارة للعلم الإسلامي، وخاصة الحديث النبوي.

ففي المدينـــة :

كان « **ربيعة الرأي** » (ت ١٣٦ هـ)، وكان يقول بالرأي فيما لا يجد فيه حديثا أو أثرا، وفي الوقت نفسه كان محدثا، قال فيه ابن الماجشون : « ما رأيت أحدا أحفظ للسنة من ربيعة » ووثّقه أحمد وابن سعد وابن حِبّان، وعلى ربيعة هذا تفقّه مالك صاحب المذهب.(٢)

وفي مكـــة :

اشتهر عمرو بن دينار الفقيه المفتي المحدث (ت ١١٥، وقيل ١٢٦ هـ)، وكان ثقة ثبتا كثير الحديث، قال شعبة عنه : ما رأيت أثبت في الحديث منه، وقال النسائي : ثقة ثبت، وقال مسعر : ثقة ثقة ثقة، وقال ابن المديني شيخ البخاري : له خمسمائة حديث.(٣)

واشتهر **عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج** (ت ١٥٠ هـ) فقيه الحرم المكي، وإمام أهل الحجاز في عصره، قال الذهبي عنه : كان ثبتا، والإمام أحمد

---

(١) الخزرجي : خلاصة التذهيب ص ٣٨٦، والذهبي : تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠١.
(٢) الخزرجي : نفس المرجع ص ٢١٦، والذهبي : نفس المرجع أيضا ج ١ ص ١٤٨.
(٣) انظر الخزرجي : خلاصة تذهيب التذهيب ص ٢٨٨

ابن حنبل يقول عنه : إذا قال : أخبرنا وسمعت حسبك به، وقد تلقى عنه الأوزاعي، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة وآخرون.(١)

ومن أشهر المحدثين من تابعي التابعين في مكة : **سفيان بن عيينة** (ت ١٩٨ هـ) الموصوف بأنه أحد أئمة الإسلام، والذي قال الزهري عنه : إن حديثه نحو سبعة آلاف، وقال عمرو بن دينار : ما لبث نوح في قومه، أي ٩٥٠ حديثا، وقال الشافعي : لو لا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز.(٢)

وممن سكنوا مكة من المحدِّثين في ذلك العهد : **الفضيل بن عياض** (ت ١٨٧ هـ)، وكان موصوفا بأنه أحد أئمة الهدي والسنة، وكان ثقة في الحديث، وأخذ عنه كثيرون منهم الشافعي.

---

(١) انظر : الخزرجي : المرجع السابق ص ٢٤٤، والذهبي : ميزان الإعتدال ج ٢ ص ١٥٠.

(٢) الخزرجي : المرجع السابق ص ١٤٥ و ١٤٦، والذهبي : تذكرة الحفاظ ج ٦ ص ٢٤٢، وميزان الإعتدال ج ١ ص ٣٩٧

تدوين السنّة

في عهد الرسول ﷺ

رأينا كيف أن للنسة النبوية ــ باعتبارها أصلا من أصول الإسلام ــ مكانتها الكبرى التالية مباشرة لمكانة القرآن : فهي ــ كما أسلفنا القول ــ تبين القرآن، فمن أنكرها فقد أنكر ــ على الحقيقة ــ القرآن نفسه، ومن خالفها فقد خالفه.

وقد جرى على هذا ــ عقيدة وعملا، منذ فجر الإسلام ــ كبار الصحابة، ثم كبار التابعين، ثم تابعو تابعيهم إلى اليوم والغد وإلى يوم الدين.(١)

وقد حذرت السنّة نفسُها من الكذب فيها أو عدم التثبت في روايتها :

روى البخاري ومسلم وغيرهما عن النبي ﷺ قال : (**إن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**)، وقال : (**من حدّث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**) (روي على صيغة التثنية والجمع).

ولكن الثابت عند أغلب علماء السنة أن الأحاديث النبوية لم تكتب على عهد النبي ﷺ وذلك امتثالا لقوله ﷺ : (**لا تكتبوا عنّي شيئا إلا القرآن، ومن كتب شيئا فلْيمحُه**).(٢)

وقد ذكر العلماء أن هذا النهي كان لمنع الناس من أن يلتبس على بعضهم الحديث النبوي بالقرآن الذي كان الوحي يتنزل به على الرسول تباعا، وأن النهي كان أيضا لمنع الناس من أن تشغلهم السنة عن الكتاب.

وقد ذكر ابن حجر العسقلاني وغيره سببين آخرين لتأخر تدوين السنة عن

---

(١) انظر : محمد مصطفى الأعظمي : دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ج ١ ص ١٢ ــ ٢٠.

(٢) رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري

العهد النبوي هما : **(الأول)** : أن أكثر المسلمين وقتئذ لم يكونوا يعرفون الكتابة، و **(الثاني)** : أن الذاكرة الخارقة التي كانوا يتمتعون بها أغنتهم عن التدوين الكتابي.(١)

وقد ناقش الأسباب كلها ــ في موضوعية ودقة ــ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في رسالته : دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه.(٢)

على أن هناك أحاديث كتبها ــ فعلا ــ بعض الناس على عهد النبي ﷺ، وإذن منه :

في الصحيحين : أن أبا شاه اليمني التمس من النبي ﷺ أن يكتب له شيئا سمعه من خطبته عام الفتح، فقال : **(اكتبوا لأبي شاه)**.

وفي سنن الترمذي : كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ، فيسمع منه الحديث، فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال : **(استعن بيمينك، وأومأ بيده إلى الخط)**.

وفي صحيح البخاري : أن أبا هريرة كان يقول : « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثا مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب »(٣)

وفي سنن الدارمي(٤) : روى يحي بن أيوب عن أبي قبيل، عن عبد الله بن عمرو، قال : « كنا عند رسول الله ﷺ نكتب ما يقول ». قال الذهبي : هذا حديث حسن غريب رواه سعد بن عفير عنه.

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٦ (ط. السلفية). ونص كلام ابن حجر العسقلاني : « أعلم، علمني الله وإياك أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدونة في الجوامع، ولا مرتبة، لأمرين : (أحدهما) : أنهم كانوا ــ في ابتداء الحال ــ قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم. و (ثانيهما) : لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة... »

(٢) ج ١ ص ٧٣ وما بعدها.

(٣) باب العلم ٣٩

(٤) ج ١ ص ١٢٦

وقد كتب أيضا الشيخ محمد الحافظ التيجاني كتابة نافعة وكاملة في موضوع تدوين السنة وإبطال احتجاج من ادعى أن الحديث لم يكتب في عصر النبوة والصحابة.(١)

ولما لحق النبي ﷺ بربه، وانقطع نزول القرآن، وكان المسلمون قد حفظوه في الصدور، ثم في السطور، وأصبح من المستحيل خلطه بحرف واحد أو حركة واحدة من عند غير الله، انتفى بالضرورة كل خوف من أن تلتبس أحاديث النبي ﷺ بالنص القرآني فزاد عدد من يسجلون بالكتابة هذه الأحاديث :

روي عن سعيد بن جبير أنه كان يجلس مع ابن عباس، فيسمع منه الحديث، فيكتبه في واسطة الرحل، فإذا نزل نسخه.(٢)

وعن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، قال : « كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما يسمع، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس.(٣)

وعن هشام بن عروة، عن أبيه، أنه احترقت كتبه يوم الحرّة ، في خلافة يزيد، وكان يقول : « لو أن عندي كتبي بأهلي ومالي »(٤)

وصحيح أن الصحابة والتابعين كان بين بعضهم وبعض تفاوت في درجات العلم بالسنة القولية والفعلية والتقريرية، وهو أمر طبيعي، لأن الصحابة لم يكونوا سواء في الصحبة والقرب من الرسول ﷺ، ولأن التابعين أيضا لم يكونوا متماثلين أو متعادلين، ولكن هذا الاختلاف لم يُفْضِ غالبا إلى خطأ أو اضطراب يستحق الذكر، سواء في المتون أو في الشروح، فهم جميعا لم يألوا جهدا في تعهد السنة حفظا بألفاظها ومعانيها، وتطبيقا بحروفها وبروحها، وإعلاما بإبلاغها لمن لم يشهدها أو لم يشهد من شهدها، وبنقلها للأخلاف وتعليمهم إياها.

---

(١) انظر : كتابه : سنة الرسول ﷺ ص ٢٩ ــ ٧١ ط، مجمع البحوث الإسلامية.
(٢) أبو شهبة : الكتب الصحاح الستة ص ٢٠
(٣) نفس المرجع.
(٤) نفس المرجع.

هكذا حرص الصحابة والتابعون على السنة الحرص الذي ينبغي لها بوصفها أحد الشطرين الرئيسين والأصلين الأساسيين لشريعتهم ولميراثهم.

غير أنه جاء على المسلمين ــ في أعقاب عهد هؤلاء ــ حين من الدهر خافوا فيه على هذه السنة ــ وهي ما هي جوهر دين وارتفاع شأن ــ أن يضيع منها شيء إما لموت حُفّاظها ــ وعلمائها وإن الموت لواقع ماله من دافع ــ وإما لكيد الكفار والمنافقين الذين كانوا يظهرون الإسلام، ويبطنون خصومته ومناوأته، فكانوا يحاولون تمزيقه وتشويهه عن طريق تحريف الأحاديث وتبديلها أو اختلاقها أصلا، ونسبتها للرسول ﷺ.

هناك عم الإحساس بشدة الحاجة إلى إجراء عام حاسم يمنع أسباب الضياع والفساد، ويتمثل هذا الإجراء في جمع السنة وتدوينها.

وقد تصدى لهذه المهمة التاريخية التي كان المسلمون يرقبونها خليفة المسلمين الراشد : عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه :

كتب عمر إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الفقيه التابعي الذي كان أميرا على المدينة والذي ولي قضاءها : أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سننه، أو حديث عمرة(١)، أو نحو هذا فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء(٢) فكتبه له.(٣).

وكتب عمر نفسه إلى أبي بكر بن حزم نفسه أيضا أن افحص لي عن أسماء خدم رسول الله ﷺ من الرجال والنساء ومواليه، فكتب إليه.(٤)

ويلخص ابن حجر العسقلاني ذلك الموقف فيقول : « قال العلماء : كره

---

(١) يعني عمرة النجارية (٢١ ــ ٩٨ هـ)، وهي سيدة نساء التابعين، فقيهة، عالمة بالحديث، ثقة، من أهل المدينة، صحبت عائشة أم المؤمنين، وأخذت الحديث عنها، كما أخذته عن أمي المؤمنين : أم حبيبة، وأم سلمة، ووثقها ابن المديني وفخم أمرها ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٨ ص ٣٥٣، والخزرجي : خلاصة التذهيب ص ٤٩٤.

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ج ٨ ص ٣٥٣

(٣) الرازي : الجرح والتعديل

(٤) ابن سعد : المرجع السابق

جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا، لكن لما قَصُرت الهمم، وخشي الأئمة ضياع العلم دونه، وأول من دون الحديث : ابن شهاب الزهري، على رأس المائة، بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم كثر التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فللّه الحمد »(١)

وقد اختلفت مناهج جمع السنة وتدوينها :

فمن الجامعين ـــ في أول عهد الجمع ـــ من كان يخلط بالأحاديث النبوية أقوال الصحابة وفتاوي التابعين.

ومنهم من ألف المسانيد التي تجمع أحاديث كل صحابي على حِدَة بصرف النظر عن الموضوع، والمثل في هذه الطريقة : مسند الإمام أحمد.

ومنهم من أقاموا جمعهم على أساس الأبواب الفقهية، فيبدأ مثلا بذكر الأحاديث النبوية في موضوع الصلاة، ثم في موضوع الصوم، ثم في الحج، وهكذا.

ومن هؤلاء وأولئك من لم يختر مادة لجمعه سوى الأحاديث الصحاح، مثلما فعل الشيخان : البخاري ومسلم، ومنهم من أورد الأحاديث بمختلف مراتبها مكتفيا بذكر أسانيدها للقراء يرون فيها رأيهم.

والمهم أن الإخلاص في نقل السنة والتشدد في روايتها ودراستها متونا وأسانيد، والتزام شروطها وقواعدها كان ديدن هؤلاء الجامعين الدارسين، وكم منهم من ركب الظلام، وخاض القفار، وصبر على اللأواء، وحرارة القيظ وصبّارة القر، من أجل التماس حديث، أو فحص حال محدِّث ، أو تصحيح خبر، أو تمحيص مروية.

وقد دعاهم إلى هذه الرحلات الشاقة ما هو معلوم من أن الصحابة والتابعين لما فتح الله عليهم الأمصار شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، ارتحلوا إليها وسكنوها، وقد كانوا ـــ بالضرورة ـــ يحملون أحاديث عن الرسول ﷺ، مما يمكن أن لا يكون من محفوظات غيرهم، فقصد إليهم الحديثيون ليأخذوا عنهم.

---

(١) فتح الباري ج ١ ص ٢٠٨

وجاء تابعو التابعين فسلكوا ـــ في جملتهم ـــ نفس المسلك السُّنّي الذي سلكه الأسلاف، فتمسكوا ـــ في جملتهم أيضا ـــ بالسنة التي صحت عندهم، وكما يقول ابن القيم : « كانت النصوص أجلّ في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يُقدِّموا عليها قول أحد من الناس أو يعارضوها برأي وقياس »(١) وكانوا في إجماعهم على الأخذ بالسنة الصحيحة ـــ كما قال أحد الأئمة وهو الشافعي رضي الله عنه : « إن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس.(٢)

المجاميع الحديثية الأمهات

كان من أشهر علماء الإسلام وأسبقهم إلى العناية بالحديث والإفادة منه : **مالك بن أنس** (٩٣ ـــ ١٧٩ هـ) صاحب المذهب المالكي والذي عاش ومات في المدينة، فقد جمع كتابه « **الموطأ** » ورتبه على حسب أبواب الفقه. وقد كان مالك ـــ لتمسكه الشديد بالحديث النبوي ـــ يتورع عن الإفتاء بالرأي : « قال القعنبي : دخلت على مالك بن أنس في مرضه الذي مات فيه، فسلمت عليه، ثم جلست، فرأيته يبكي، فقلت له : يا أبا عبد الله ! ما الذي يبكيك ؟ فقال لي : يا ابن قعنب ! ومالي لا أبكي ؟ ومن أحق بالبكاء مني ؟ والله لوددت أني ضُرِبتُ بكل مسألة أفتَيتُ فيها بالرأي سوطا ـــ!! وقد كانت لي السعة فيما قد سبقت إليه، وليتني لم أفتِ بالرأي(٣)

وقد روى أصحابه أنه كان يكثر أن يقول : ﴿ **إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين** ﴾(٤) (٥)

وجاء من بعده بنحو قرن محمد بن إسماعيل البخاري، وقد طوف في

---

(١) أعلام الموقعين ج ١ ص ٧
(٢) نفس المرجع.
(٣) أعلام الموقعين ج ١ ص ٨١
(٤) نفس المرجع ص ٨٠
(٥) سورة الجاثية / ٣٢

خراسان والعراق والحجاز ومصر والشام، يروي عن محدثيها، وعددهم نحو ألف شيخ. حتى اجتمع له بعد ١٦ عاما كتابه الشهير : « **الجامع الصحيح** » المعروف بصحيح البخاري والمشتمل على نحو ٩ آلاف حديث، منها ٣ آلاف مكررة، وقد اتسق للبخاري أيضا ــ بعد امتحان لما روى من حديث، وبعد نقد للرواة ــ كتابه : « **الضعفاء في رجال الحديث** »(١)

ومن معاصري البخاري والعاملين معه في الحقل الحديثي : **مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري** (٢٠٤ ــ ٢٦١ هـ)(٢) وقد رحل إلى الحجاز ومصر والشام، والعراق، فاجتمع له في خمس عشرة سنة كتابه المعروف « **صحيح مسلم** » الشامل لاثني عشر ألف حديث، والذي هو ثاني الصحيحين المعوَّل عليهما عند أهل السنة.

والحق أن هذين الصحيحين، ومعهما باقي الكتب الستة المعوَّل عليها في تحقيق السنة، وهي : **سنن أبي داود** (٢٠٢ ــ ٢٧٥ هـ)، **وسنن الترمذي** (٢٠٩ ــ ٢٧٩ هـ) **وسنن ابن ماجة** (٢٠٩ ــ ٢٧٣ هـ)، **وسنن النسائي** (٢١٥ ــ ٣٠٣ هـ) ومعهما أيضا **موطأ مالك** الآنف الذكر، **ومسند الإمام أحمد ابن حنبل** الذي يضم ٣٠ ألف حديث، هذه كلها قدمت المفقهاء الحديثيين المادة الشرعية التي أفادوا منها في استنباط فقههم، واستغنوا بها عن اللجوء إلى الاجتهاد بالرأي.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د . محمد بن عبد الله العجلان

---

(١) انظر في ترجمة البخاري : الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٠، والنووي : تهذيب الأسماء قسم ١ من ج ١ ص ٦٧.

(٢) انظر ترجمة مسلم في : الذهبي : تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٥٠، والخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٠٠